

دور ومساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري

The role and the contribution of natural gas to the Algerian Economy

Le rôle et la contribution du gaz naturel à l'économie algérienne

بويكر صابة*، ناجي بن حسين**

nadji.benhassine@univ-constantine2.dz boubakeur.saba@univ-constantine2.dz

تاريخ قبول النشر: 2022-12-19

تاريخ استلام المقال: 2020-07-12

Abstract:

The hydrocarbon sector is the main pillar on which the Algerian economy depends in various areas related to exports and tax revenues, and this sector, in turn, depends very heavily on natural gas directly through the volume and value of its productions, and indirectly through its contribution to crude oil production and export and tax revenues, as well as its role in increasing economic growth rates and expanding the volume of gross domestic product.

Key words: Natural gas, Economic policy, Energy policy, Exports.

* جامعة قسنطينة 2 (الجزائر) - أستاذ محاضر (أ.أ.)

(المؤلف المرسل) boubakeur.saba@univ-constantine2.dz

** جامعة قسنطينة 2 (الجزائر) - أستاذ التعليم العالي

nadji.benhassine@univ-constantine2.dz

Abstract:

Le secteur des hydrocarbures est le principal pilier dont dépend l'économie algérienne dans divers domaines liés aux exportations et aux recettes fiscales, et ce secteur, à son tour, dépend très fortement du gaz naturel directement à travers le volume et la valeur de ses productions, et indirectement à travers ses contribution à la production de pétrole brut et aux recettes d'exportation et fiscales, ainsi que son rôle dans l'augmentation des taux de croissance économique et l'expansion du volume du produit intérieur brut.

Mots clés: Gas naturel, Politique économique, Politique énergétique, Exportations.

ملخص:

قطاع المحروقات هو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري في شتى المجالات المتعلقة بالصادرات والإيرادات الجبائية، وهذا القطاع يعتمد بدوره وبشكل كبير جدا على الغاز الطبيعي بصورة مباشرة من خلال حجم وقيمة مخرجاته، وبصورة غير مباشرة من خلال مساهمته في إنتاج النفط الخام، والإيرادات التصديرية والجبائية، ودوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي، والتوسع في حجم الناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحية: الغاز الطبيعي، السياسة الاقتصادية، السياسة الطاقوية، الصادرات.

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) مكانة الغاز الطبيعي في الجزائر
 - 1-1) مكانة الغاز الطبيعي في السياسة الطاقوية
 - 2-1) الدور الاقتصادي للغاز الطبيعي
 - 2) مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري
 - 2-1) مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري بشكل عام
 - 2-2) مساهمة الغاز الطبيعي في التنمية الاجتماعية (قطاعي الصحة والتعليم)
- ### خاتمة

مقدمة:

إن اكتشاف النفط والبدء في استغلاله قبل الغاز الطبيعي، وانخفاض حجم وقيمة صادرات الغاز الطبيعي في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، والطابع الجهوي الذي يميز وما يزال يميز إلى حد كبير تجارة الغاز عبر العالم، إضافة إلى توفر بيانات عن أسعار النفط وعدم توفرها عن أسعار الغاز، بسبب السرية التي تميز عقود توريده، تعتبر من بين العوامل التي أدت إلى ترسيخ الاعتقاد الشائع بين عموم الناس، وحتى بين بعض الباحثين، أن الجزائر بلد نفطي بامتياز. ولكن المدقق في البيانات الخاصة بقطاع المحروقات يتبين له بشكل جلي أن الجزائر بلد غازي بالدرجة الأولى، حيث يشكل الغاز أكثر من ثلثي حجم احتياطات المحروقات الجزائرية، و60% من حجم صادراتها، وثلث إيرادات الجزائر من العملة الأجنبية.

بناءً على العرض السابق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيس التالي: ما هي أهمية الغاز الطبيعي بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟

1) مكانة الغاز الطبيعي في الجزائر:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي اقتصادا مشوها ومدمرا لم يكن يستطيع أن يشكل قاعدة للنمو والتنمية الاقتصادية، فكان واضحا منذ البداية أن القطاع الذي يمكن الاعتماد عليه من أجل تحقيق تنمية متكاملة هو قطاع المحروقات، وهو الأمر الذي أكدت عليه النخبة السياسية في ذلك الوقت من خلال المواثيق الوطنية التي تبنتها. وما فتئت هذه الأهمية تتزايد حتى أصبح لقطاع المحروقات حصة الأسد من الناتج الداخلي الخام، والمصدر الأساسي للعملة الأجنبية والإيرادات الجبائية التي تستعمل في الإنفاق العام الذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي¹.

1-1) مكانة الغاز الطبيعي في السياسة الطاقوية:

تظن المسؤولون في الجزائر إلى أهمية الغاز الطبيعي والدور الذي يمكن أن يؤديه في الاقتصاد الوطني وفي الأسواق الدولية مستقبلا، لذا أولت الحكومات الجزائرية أهمية خاصة لهذا القطاع، وخصصت له استثمارات كبيرة وأخضعته للسيطرة الوطنية²، هذا في الوقت الذي كان يعتبر مادة غير مرغوب فيها مصاحبة للبترول، وأسهل وأرخص طريقة للتخلص منه هي بحرقه.

لهذا، نجد أن الغاز الطبيعي احتل مكانة مهمة في مختلف سياسات الطاقة التي تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، التي كان من بين محاور سياستها الطاقوية ما يلي³:

- تحسين نسب الاستخلاص البترولي عن طريق حقن الغاز الطبيعي؛
- زيادة صادرات الغاز الطبيعي من أجل تنويع صادرات المحروقات، وتقليل الاعتماد على النفط؛
- تمشين المحروقات، وذلك بتوجيه أكبر كمية من النفط نحو التصدير باعتبار أن أسعاره أعلى؛
- وتوفير الطاقة لكل فرد جزائري بتكلفة معقولة.

نفس المكانة احتلها الغاز الطبيعي في السياسات التي استهدفت النهوض بالصناعة الجزائرية، حيث أنيط بالغاز الطبيعي دور مهم، سواء باستعماله كمصدر للطاقة في الصناعات الثقيلة أو كمادة أولية في الصناعات البتروكيميائية⁴، التي تعتبر من بين الصناعات التي ركزت عليها الجزائر في بداية مسيرتها التنموية. ونفس الأهمية، ما زال يحظى بها حاليا، إذ إن هذه الصناعات ما زالت تعتبر ذات أهمية في الاقتصاد الجزائري، والتي يجب التركيز عليها من

أجل تقوية وضعه التنافسي⁵، هذا فضلا عن دوره في قطاع المحروقات، وزيادة حصيلة إيرادات الصادرات والإيرادات الجبائية، ودفع نمو الاقتصاد الوطني.

1-2) الدور الاقتصادي للغاز الطبيعي:

نظرا لاختلاف الطبيعة الفيزيائية للنفط الخام والغاز الطبيعي، وكون كلاهما يقاس بوحدة قياس مختلفة، سيعمل الباحثان على تحويل احتياطات النفط والغاز إلى وحدة قياس مشتركة، وهذا من أجل تسهيل المقارنة بين المصدرين من حيث حجم احتياطاتهما. معادلة التحويل كالتالي⁶:

1 طن غاز طبيعي	←	1340 متر مكعب غاز
1 طن غاز طبيعي	←	1.111 طن بترول مكافئ (ط ب م)
1 طن نفط	←	0.995 ط ب م

ونظرا لأن تقارير شركة سوناطراك لا تحتوي على معلومات مفصلة عن طبيعة الاكتشافات الجديدة، ونوعيتها وحجم كل اكتشاف، وإنما تكتفي بذكر مجمل حجم الاحتياطات المكتشفة، اضطر الباحثان إلى اعتماد حجم الاحتياطات المذكورة في تقارير منظمة الأوبك التي لا تشمل الاكتشافات الجديدة. وحسب الكشف الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك لسنة 2020 فإن⁷:

- احتياطات النفط: 12.2 مليار برميل؛
- واحتياطات الغاز الطبيعي: 4.504 ترليون متر مكعب.

وبعد إجراء التحويلات اللازمة فإن الاحتياطات تصبح كما هو موضح في الجدول 01، حيث يتضح أن احتياطي الغاز الطبيعي إلى إجمالي احتياطات المحروقات يمثل ما نسبته 70%. وهذا دون احتساب الموارد* من الغاز الصخري التي يبلغ الحجم القابل للاستخراج منها، في حدود الخبرة التكنولوجية المتوفرة، 21 ترليون متر مكعب⁸، أي 5 أضعاف حجم الاحتياطات من الغاز التقليدي.

* يوجد فرق بين الموارد والاحتياطات فالأولى تشير إلى كمية النفط أو الغاز الموجود في الحقل، والتي يمكن استخراجها باستعمال التكنولوجيا المتوفرة، بينما يشير مصطلح احتياطات إلى ذلك الجزء من الموارد، والذي يمكن استخراجه أخذا بعين الاعتبار الأسعار السائدة والتكاليف.

والأرقام الواردة في الجدول 01 تفسر الدور المهم الذي تؤديه الجزائر في أسواق الغاز العالمية، إذ تعتبر من أكبر المصدرين في العالم، كما يوضحه الجدول 02، وذلك باحتلالها المرتبة السادسة عالميا من حيث حجم الصادرات.

الجدول 01 - حجم احتياطات النفط والغاز الطبيعي في الجزائر

النسبة (%)	حجم الاحتياطات (ط ب م)	المصدر الطاقوي
30	1662876712	النفط
70	3734286567	الغاز الطبيعي
100	5397163279	إجمالي الاحتياطات

المصدر: بالاعتماد على:

- الكشف الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك، 2020، ص 76.

الجدول 02-صادرات أكبر 10 بلدان من الغاز الطبيعي

الوحدة مليار متر مكعب

البلد	روسيا	الو.م.أ	قطر	النرويج	استراليا
حجم الصادرات	247.1	188.397	134.515	111.449	106.991
البلد	كندا	الجزائر	هولندا	نيجريا	تركمنستان
حجم الصادرات	79.558	54.759	43.276	38.464	35.2

و.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: بالاعتماد على:

- الكشف الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك، 2020، ص 80.

- Energy information Administration (2013), «Technically recoverable shale oil and shale gas resources: An assessment of 137 shale formations in 41 countries outside the United States», Energy information administration, US department of energy, Washington, D.C, USA, p. 80.

يبين هذا التحليل مكانة الغاز الطبيعي في قطاع المحروقات الذي يعتبر بدوره قاطرة الاقتصاد الجزائري، وأخذا بالاعتبار أن الجزائر ما تزال ضمن مجموعة البلدان التي تعتمد على مواردها الطبيعية في مسيرتها نحو الانتقال إلى المراحل اللاحقة من التطور الاقتصادي⁹، تتضح جليا أهمية الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري.

فيما يخص الإنتاج فقد بلغ إنتاج الجزائر من المحروقات 185.2 مليون ط ب م سنة 2021، كانت حصة النفط منه 42.5 مليون ط ب م، وحصة الغاز الطبيعي 133.3 مليون ط ب م¹⁰، أي أن الغاز الطبيعي يساهم بما نسبته 72% من مجمل إنتاج الجزائر من المحروقات.

فيما يلي الصورة المفصلة لهذا الإنتاج:

- بلغ متوسط إنتاج الجزائر من النفط 911 ألف مليون يوميا سنة 2021 تستخرج نصف هذه الكمية من حقل حاسي مسعود العملاق، يوجه جزء منه للاستهلاك المحلي، والقسم الأكبر منه إلى التصدير، وإن كان الاستهلاك المحلي يعرف ارتفاعا مستمرا وملحوظا خلال السنوات الأخيرة¹¹؛
- أما فيما يخص الغاز فبلغت إجمالي الكميات المستخرجة منه ما بين 132 مليار متر مكعب، سوق منها داخليا وفي الأسواق العالمية حوالي 95 مليار متر مكعب سنة 2021، حسب تقلبات الطلب، وخاصة جائحة كورونا التي أثرت بشكل ملحوظ على الطلب على الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، وبقية الكمية يُعاد حقنها في حقول النفط¹² من أجل المحافظة على ضغطها ورفع نسبة الاستخلاص منها، وهذا يدل على أن الغاز الطبيعي يساهم بصورة مباشرة ومهمة في استخراج النفط الخام الذي تدر صادراته 32% من إيرادات تصدير المحروقات عموما*.

وفيما يتعلق بالصادرات، يوضح الجدول 03 أدناه تطور صادرات الغاز الطبيعي الجزائري والتي بشكل عام تميل إلى الانخفاض باستثناء بعض السنوات التي شهدت ارتفاعا كبيرا لتلبية الطلب الأجنبي، حيث بلغت 61 مليار متر مكعب سنة 2000 ثم انخفضت إلى 57 مليار متر مكعب سنة 2010 و42 مليار متر مكعب سنة 2020 حسب تقرير شركة سوناطراك لسنة 2020 (26 مليار متر مكعب عبر الأنابيب و18 مليار متر مكعب غاز مسال) وهذا بسبب تداعيات جائحة كورونا قبل أن ترتفع إلى 54.7 مليار متر مكعب سنة 2021.

* وفق إحصائيات بنك الجزائر، «التقرير السنوي»، عدة سنوات متتالية.

الجدول 03 - تطور صادرات الغاز الطبيعي الجزائري خلال الفترة 2000-2021

الوحدة مليار م³

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الصادرات (م ³)	61.7	56.9	57.8	59.8	59.7	64.2	61.5	58.3
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الصادرات (م ³)	58.8	52.6	57.3	52.0	54.5	46.7	44.1	43.4
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
حجم الصادرات (م ³)	53.9	53.8	51.4	42.4	42.0	54.7		

المصدر: بالاعتماد على:

- الكشف الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك لعدة سنوات؛
- تقرير شركة سوناطراك لسنة 2022.

(2) مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري:

لم يكن الغاز الطبيعي في ستينات وسبعينات القرن الماضي يساهم بنسبة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، وذلك لانخفاض الكميات المستخرجة والمصدرة منه، وانخفاض أسعاره تبعاً لانخفاض أسعار النفط، لكن نتيجة لتزايد عدد السكان، والنمو الاقتصادي الذي عرفته الجزائر، وزيادة الطلب على الغاز في الأسواق الدولية، لما يتمتع به من مزايا بيئية، وما يتيح من مرونة في تنويع مصادر الطاقة وطرق الإمداد¹³، ارتفعت مساهمته لتصل في المتوسط إلى حوالي 30% من مخرجات قطاع المحروقات الذي بدوره يمثل ما نسبته 30-40% من قيمة الناتج الداخلي الخام الجزائري، وهذا باستثناء سنة 2015 التي شكل فيها قطاع المحروقات نسبة 18%، وهذا للظروف الاستثنائية التي تمر بها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط، ليعاود الارتفاع تدريجياً منذ سنة 2017 لتصل نسبة مساهمته إلى 28% سنة 2018 ثم انخفضت إلى 17% حسب ما يبينه الجدول 04. وهذه الإحصائيات تبين أهمية الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني، ولاسيما إذا ذكرنا أنه يؤدي دوراً مهماً في إنتاج النفط الخام*.

(1-2) مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري بشكل عام:

تشير الدراسات التطبيقية إلى أن استهلاك الطاقة يعتبر من بين أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث توجد علاقة طردية وأحياناً تبادلية بين استهلاك الطاقة والناتج الداخلي الخام، حيث تؤدي زيادة استهلاك الطاقة إلى الزيادة في الناتج الداخلي الخام، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة كميات الطاقة المستهلكة¹⁴، وهناك علاقة قوية بين النمو الاقتصادي معبراً عنه بحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام ومتوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الجزائر وهذا خلال فترة الدراسة التي امتدت من سنة 1965 إلى سنة 2008¹⁵، وهو ما أكدته دراسة أخرى توصلت إلى علاقة مباشرة وطردية بين استهلاك الكهرباء والنمو الاقتصادي وفي الاتجاهين خاصة في المدى الطويل، بمعنى آخر التوسع في استهلاك الكهرباء يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يؤدي هو الآخر إلى زيادة استهلاك الكهرباء¹⁶، هذا وإن كانت بعض الدراسات الحديثة التي أجريت حول الجزائر تشير إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط بحيث أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة¹⁷، لكن نتائج هذه الدراسات تُفسر باختلاف النماذج القياسية المستعملة في النمذجة واختلاف الفترات

* وفق إحصائيات بنك الجزائر، «التقرير السنوي»، عدة سنوات متتالية.

الزمنية المدروسة والفروقات في التعاريف والمقاييس المستعملة للتدليل على الارتباط بين الناتج الداخلي الخام واستهلاك الطاقة. وبما أن الجزائر تنتج 98% من الطاقة الكهربائية عن طريق استخدام الغاز كوقود في محطات توليد الكهرباء، فإنه يمكن القول أن الغاز الطبيعي يساهم بشكل كبير، وإن كان بشكل غير مباشر، في دفع النمو الاقتصادي. وتشير عدة أبحاث إلى وجود علاقة طردية قوية في المدى البعيد بين استهلاك الطاقة، وحجم الناتج الداخلي الخام وحجم الصادرات¹⁹. وأن توافر الغاز بكميات كبيرة، لاسيما مع الاكتشافات الأخيرة للغاز الصخري، وإمكانية الحصول عليه بسعر منخفض يتراوح ما بين 0.2 إلى 0.85 دولار أمريكي للمليون وحدة حرارية بريطانية²⁰ مقابل أسعار تصدير تقترب في المتوسط من 5 دولار أمريكي للمليون وحدة حرارية بريطانية²¹ الأمر الذي يسمح للجزائر بامتلاك ميزة نسبية في الصناعات البتروكيمياوية والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، يمكن لها أن تجذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذا الفرع الصناعي بما يجعل الجزائر قاعدة تصديرية مهمة*.

الجدول 04 - تطور الناتج الداخلي الخام، قطاع المحروقات والغاز الطبيعي (2000-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج الداخلي الخام	4123	4260	4541	5247	6150	7564	8514
قطاع المحروقات	1616	1443	1477	1868	2319	3352	3882
النسبة (%)	39	33	32	35	37	44	45
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج الداخلي الخام	9408	11403	9968	11991	14588	16209	16647
قطاع المحروقات	4089	4997	3109	4180	5242	5536	4968
النسبة (%)	43	45	31	34	35	34	29
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج الداخلي الخام	17228	16702	16406	18906	21322	15761	14010
قطاع المحروقات	4657	3134	3025	3608	6024	3990.4	2378
النسبة (%)	27	18	18	19	28	26	17

المصدر: بالاعتماد على:

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2000-2020;
- Office National des Statistiques ONS, «comptes économiques, n° 861»;
- Office National des Statistiques ONS, «les comptes nationaux, n° 932».

* بلغت أسعار الغاز الطبيعي في سنوات سابقة 10 دولار أمريكي/MBTU.

وفيما يتعلق بإيرادات الميزانية فتمثل الجباية البترولية المصدر الأساسي للإيرادات الضريبية في الجزائر، إذ تبلغ مساهمتها في المتوسط 70% من مجمل الجباية الكلية، وهو ما يدل على أهمية الجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية، فمن حصيلة بلغت 1213 مليار دينار سنة 2000 ارتفعت إيرادات الجباية البترولية إلى 2352 مليار دينار سنة 2005، لتواصل ارتفاعها نتيجة لزيادة الأرباح الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في السنوات التي مضت، حيث بلغت حصيلة الجباية على الأنشطة البترولية 2905 مليار دينار سنة 2010، و3388 مليار دينار سنة 2014 و 2634 مليار دينار سنة 2018 و 2200 مليار دينار سنة 2020. يتضح من الجدول 04 أن نسبة مساهمة هذه الجباية في الحصيلة الضريبية العامة في انخفاض حيث بلغت 34% في سنة 2020.

ورغم عدم وجود إحصائيات مفصلة متاحة تبين حجم الضرائب المفروضة على الأنشطة المتعلقة باستخراج ونقل وتصدير الغاز الطبيعي، إلا أن هذا لا يمنع من إعطاء صورة تقريبية عن دور الغاز الطبيعي في تمويل الخزينة العمومية، فمن خلال تتبع تطور إنتاج الغاز الطبيعي ونسبة مساهمته في قطاع المحروقات الجزائري، وقيمة صادراته، علاوة على مساهمته في استخراج النفط الخام الذي يشكل مع المواد المشتقة منه الوعاء الضريبي الذي تفرض عليه الجباية البترولية، يتضح الدور غير المباشر الذي يؤديه الغاز الطبيعي في تعزيز الإيرادات الجبائية، وهذا علاوة على دوره المباشر في الإيرادات الجبائية، وذلك من خلال الضرائب والرسوم على الأنشطة المتعلقة باستخراج واستغلال الغاز الطبيعي.

الجدول 05- تطور الجباية البترولية، الجباية العادية والجباية الكلية (2000-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجباية الكلية	1562	1399	149.8	1874	2151	2993	3519
الجباية البترولية	1213	1001	1007.9	1350	1570	2352	2799
النسبة (%)	77	71.5	67.6	72	73	78	79.5
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجباية الكلية	3563.5	5053	3559	4203	5428	6339	5957
الجباية البترولية	2796	4088	2412	2905	3979	4184	3678
النسبة (%)	78.5	86	67.7	69.1	73	66	61.7
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجباية الكلية	5738	5103	5042	6183	6504	6507	6289
الجباية البترولية	3388	2373.5	1781	2372	2634	2714	2200
النسبة (%)	59	46.5	35	38	40	41	34

المصدر: بالاعتماد على:

- قانون المالية لسنة 2019 & قانون المالية لسنة 2020

- إحصائيات بنك الجزائر، «التقرير السنوي»، عدة سنوات متتالية.

وفيما يتعلق بإيرادات الصادرات فإنه ونتيجة لارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية ارتفعت نتيجة لذلك كمية وقيمة صادرات الجزائر من هذا المورد الطاقوي، إذ عرفت صادراته ارتفاعا مستمرا، فمن قيمة صادرات بلغت 2.6 مليار دولار أمريكي سنة 1993 إلى 6.8 مليار دولار سنة 2000، ثم 12.6 مليار دولار سجلت سنة 2005، و20.2 مليار دولار سنة 2011، قبل أن تتراجع إلى 17.7 مليار دولار أمريكي سنة 2014 وأكثر من 6 مليار دولار أمريكي سنة 2016 وحوالي 7.8 مليار دولار سنة 2018 وأخيرا 7 مليار دولار سنة 2020. وهذا التطور يبين الأهمية التي عرفها الغاز الطبيعي الذي أصبح يشكل ما يقارب 30% من إجمالي إيرادات صادرات المحروقات الجزائرية، وهذا عن مساهمته بصورة مباشرة، أما مساهمته بصورة غير مباشرة فقد سبق التطرق إليها، وذلك بذكر دور الغاز في استخراج النفط الخام الذي يعتبر المصدر الأساسي للمكثفات ومشتقات البترول وغاز البترول المميع. هذه المواد تساهم على الترتيب بالنسب التالية من إيرادات تصدير المحروقات: 3%، 14%، 6%، وهذا يؤكد الدور المحوري الذي يمثله الغاز الطبيعي بالنسبة للاقتصاد الجزائري*.

2-2) مساهمة الغاز الطبيعي في التنمية الاجتماعية (قطاعي الصحة والتعليم):

نبدأ بقطاع الصحة، وذلك بتحليل دور الغاز من زاويتين: أولهما الإنفاق على هذا القطاع، والزاوية الثانية هي أهمية الطاقة في المنشآت الصحية. أخذا بعين الاعتبار المنظومة الصحية الجزائرية التي تقدم الخدمات العلاجية للمواطنين بمبالغ رمزية والتي تتحمل نفقاتها ميزانية الدولة بنسبة تصل إلى 90%²²، والتي تتحمل تكاليفها ميزانية الدولة، وبما أن هذه النفقات تمول من الإيرادات الضريبية المتأتية أساسا من الجباية البترولية، يبدو جليا أن قطاع المحروقات، وبشكل ضمنى قطاع الغاز الطبيعي، يساهم بشكل كبير في تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

هذا التحسن في المستوى الصحي لا يرجع فقط إلى حجم الإنفاق على هذا القطاع، وإنما يرجع كذلك إلى الحصول بشكل مستمر على الطاقة الكهربائية التي تعتبر ضرورية من أجل الإنارة وتوفير درجة حرارة مناسبة وتشغيل الأجهزة الطبية وأجهزة التعقيم²³. في هذا الإطار تشير

*Voir:

- Sonatrach (2021), «Rapport annuel», Alger, p. 41;
- ONS (2019), Evolutions des échanges de marchandise de 2013 à 2018, Collection statistique No 214/2019, Série E;
- Statistiques Economiques n° 101, Office National des Statistiques ONS (2019), Alger, p. 69.

الدراسات إلى أن الدول التي لا تحصل منشأتها الصحية على الطاقة الكهربائية تعرف خدمات صحية رديئة²⁴. إضافة إلى هذا، فإن الطاقة تعتبر مدخلا مهما في أنظمة الصرف الصحي، فانعدامها أو تقطعها يعطل تصريف تلك المياه، بل قد يؤدي إلى اختلاطها بالمياه الصالحة للشرب، وهذا يشكل خطرا حقيقيا على الصحة العمومية²⁵. إن الحصول على طاقة نظيفة يعتبر من دعائم الصحة العمومية، فالأسر التي تستعمل الوقود الصلب (مثل الخشب) والفحم تعاني من مشاكل صحية، لاسيما على مستوى الجهاز التنفسي²⁶، وهو الأمر الذي تجاوزه الجزائر بفضل استعمال الغاز لأغراض الطبخ والتدفئة، سواء غاز البوتان أم غاز المدينة، هذا الأخير الذي بلغت نسبة تغطيته 62% حسب أرقام وزارة الطاقة²⁷.

أما عن قطاع التعليم فمن نافلة القول إن نذكر وجود علاقة إيجابية قوية بين توفر الطاقة الكهربائية وبين التعليم، إذ لا يمكن لمؤسسات التعليم العمل إلا في ظل توفر إنارة جيدة، وطاقة كهربائية تسمح بتشغيل مختلف الأجهزة المستعملة في العملية التعليمية (الحواسيب، أجهزة العرض، أجهزة القياس، وغيرها). كما لا تقل أهمية الطاقة الكهربائية بعد الانتهاء من الدوام المدرسي والجامعي مساءً، فالحصول على إنارة جيدة يزيد عدد الساعات التي يذاكر فيها الطلبة، مما يسمح بزيادة تحصيلهم وتحسن مستواهم العلمي²⁸. وتصل نسبة التغطية الكهربائية في الجزائر إلى 99%²⁹، وهذا يسمح للطلبة بالدراسة لفترات أطول بعد الدوام. وما تقدم ذكره يعني أن الاستثمار في قطاع المحروقات يوفر مصدر الطاقة الضرورية للعملية التعليمية التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي³⁰ وعلى التنمية. ويبرز دور الغاز الطبيعي في كل هذا حقيقة أن ما نسبته 98% من الطاقة الكهربائية المنتجة في الجزائر مصدرها الغاز الطبيعي.

خاتمة:

الغاز الطبيعي له أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، والأرقام الإحصائية تؤكد ذلك. فقد أولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة للغاز الطبيعي في السياسة الاقتصادية والسياسة الطاقوية، ويتضح من دوره في الاقتصاد الجزائري ككل، فضلا عن الأبعاد الاجتماعية لهذا المورد الطاقوي.

من نتائج الدراسة:

- للغاز الطبيعي حصة الأسد في احتياطات المحروقات، ويشكل ثلثي حجم صادراتها وثلث قيمة هذه الصادرات؛
- عملت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على تثمين الغاز الطبيعي وتحقيق أكبر استفادة منه من خلال التوسع في استهلاكه على المستوى المحلي؛
- نظرا لتوفره بكميات كبيرة، يعتبر الغاز الطبيعي المصدر الأساسي للطاقة الأولية المستهلكة في الجزائر؛
- يساهم الغاز الطبيعي بشكل كبير جدا (بصورة مباشرة وغير مباشرة) في إيرادات الجباية البترولية التي تمثل المصدر الأساسي للإنفاق العمومي الذي يعد محرك الاقتصاد الجزائري.

من النتائج السابقة، نوصي بـ:

- تثمين الغاز الطبيعي من خلال بيعه بأسعار تعكس قيمته الحقيقية في الأسواق الداخلية؛
- المحافظة على الحصص السوقية للجزائر في الأسواق الخارجية؛
- ورفع كفاءة محطات توليد الكهرباء، وأجهزة التدفئة والتبريد، والأجهزة الكهربائية الأخرى.

الهوامش والمراجع:

1 Lahouari ADDI (1995), «Algeria's new oil strategy», Chapter 4 in "Oil in the new world order" Edited by H. Clement-Moore and Gillipsie, University press of Florida, Florida, USA, p. 1.

2 عبد السلام بلعيد (1990)، «الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال»، دار النشر بوشان (ترجمة)، الجزائر، ص 37.

3 John P. ENTELIS (1999), «The political economy of an algerian state institution», in The middle east journal, The middle east journal, Washington, D.C, United States, vol 53, n° 01, pp. 9-27.

4 ارجع إلى:

- عاشور كتوش (2004)، «الغاز الطبيعي وأثره على الاقتصاد الوطني»، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 236-237؛

- Mustapha MEKIDECHE (1983), «Le secteur des hydrocarbures», Office des publication universitaires, Alger, pp. 86-94 (بتصرف).

5 عبود زرقين (2009)، «الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر»، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 16، العدد 45، ص ص 160-188.

6 محمد مصطفى محمد الخياط (2006)، «الطاقة: مصادرها - أنواعها - استخداماتها»، وزارة الكهرباء والطاقة، القاهرة، ص 96،

<https://books-library.net/files/books-library.online-01271551Li6N6.pdf>

7 OPEC (2020), «Annual statistical bulletin», Organization of petroleum exporting countries, Vienna, Austria, p. 22 & p.76.

8 Energy information administration (2013), «Technically recoverable shale oil and shale gas resources: An assessment of 137 shale formations in 41 countries outside the United States», Energy information administration, US department of energy, Washington, D.C, USA, p. 6.

9 World economic forum (2019), «Global competitiveness report», World economic forum, Geneva. Switzerland, p. 52.

10 Sonatrach (2022), «Rapport annuel», Alger, p. 18.

11 OPEC. op. cit., p. 26 & p. 79.

12 Ibid, p. 78 & Sonatrach, op. cit., p. 23.

13 ارجع إلى:

- فاطمة مساعيد (2011)، «مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة»، دفاثر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد 03، العدد 05، ص ص 221-239؛
- هبة الله جول & حمزة بن قرينة (2019)، «محددات إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر (دراسة تحليلية تنبؤية 2019-2038)»، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد 06، العدد 02، ص ص 289-300، ص 290.
- 14 Nicholas APERGIS & Dan DANULETIU (2012), «Energy consumption and growth in Romania: Evidence from a panel error correction model», in International journal of energy economics and policy, vol. 02, n° 04, pp. 348-356.
- 15 Souhila EDDRIEF-CHERFI & Baghdad KOUBALI (2012), «Energy consumption and economic growth in Algeria: Cointegration and causality analysis», in International Journal of Energy Economics and Policy, vol. 02, n° 04, pp. 238-249.
- 16 Fateh BELAID & Fares ABDERRAHMANI (2013), «Electricity consumption and economic growth in Algeria: A multivariate causality analysis in the presence of structural change», in Energy Policy, n° 55, pp. 286– 295.
- 17 Voir :
 - Sidi Mohammed CHEKOURI, Abderrahim CHIBI & Mohamed BENBOUZIANE (2020), «Causality between energy consumption and economic growth: Evidence from Algeria», Review of finance and markets, , vol. 07, n° 01, pp. 1-19;
 - Taouche KANDOUCI & Lahoual BENALI (2020), «Energy consumption and economic growth in Algeria econometric study», in Strategy and development review, vol. 10, n° 01, pp. 306-322.
- 18 Youcef HIMRI, Arif SAEED MALIK & A. BOUDGHENE Stambouli (2009), «Review and use of the Algerian renewable energy for sustainable development», in Renewable and sustainable energy reviews, n° 13, pp. 1584-1591.
- 19 Riad SULTAN (2012), «An Econometric study of economic growth, Energy and exports in Mauritius: Implications for trade and climate policy», in International journal of energy economics and policy, vol. 02, n° 04, pp. 225-237.
- 20 أوابك (2021)، «التقرير الإحصائي السنوي»، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، الكويت، ص 67.

21 Banque d'Algérie, (2021). Rapport annuel 2020: Evolution économique et monétaire, Alger, p 112.

22 ارجع إلى:

Brahim BRAHAMIA (2010), «Economie de la santé: Evolution et tendances des systèmes de santé, OCDE- Europe de L'est- Maghreb», Bahaeddine éditions, Constantine, p. 365;

- عبد الإله خلاصي (2020) «العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2018)»، أطروحة دكتوراه طور ثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 143.

23 Pawel WARGOCKI (2019). Ventilation, thermal comfort, health and productivity, in a handbook of sustainable buildings designs and engineering, 2nd edition, Mumovic dejan & santamouris mat routeldge Francis and Taylor, New York, p. 221.

24 Laura ELKATIRI & Bassam FATTOUH (2011), «Energy poverty in the Arab world: The case of Yemen», Oxford institute for energy studies working paper no MEP 1, p 47.

25 Voir :

- Ibid, p. 25;

- Ben WISNER (2009), «Interactions between conflict and natural hazards: Swords, ploughshares, earthquakes, floods and storms, in facing global environmental: change, environmental, human, energy, food, health and water security concepts», Brauch hans günter et al, Springer-Verlag, Berlin, p. 252.

26 Voir:

- Laura ELKATIRI & Bassam FATTOUH, op. cit., p. 48;

- El Khan Richard SADIK-ZADA, Andrea GATTO, Nuwe BLICK (2022), «Rural electrification and transition to clean cooking: The case study of kanyegaramire and kyamugarura solar mini-grid energy cooperatives in the Kyenjojo district of Uganda», Sustainable policies and practices in energy, environment and health research, Edited by Filho leal walter, Springer-nature, Switerland, p. 548.

27 Nabil HOUALI (2020), «Sonelgaz une entreprise citoyenne, une fierté nationale », revue El-Djezair, n° 132, Alger, p. 24.

28 Laura ELKATIRI & Bassam FATTOUH, op. cit., p. 44.

29 Nabil HOUALI , op. cit., p. 24.

30 Voir:

- Sadek BAKOUCHE (2009) «La relation éducation-développement: Eléments pour une théorie», Office des publications Universitaires, Alger, p. 25;
- Halil BUYRUK «An exploration of human capital theory and its effects on the world of education in understanding economics and education», Bustillos Morales Jessie. A and Abegglen Sandra, Routledge: Francis & Taylor group, New York, pp. 65-66.